

A Reading of The Experience of Foreign Direct Investment in Algeria

Mansouri Houari¹

¹ The Spatial and Entrepreneurial Development Study Laboratory, University of Ahmed Draia- Adrar, Algeria, sayah.2013@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Keywords:
Economic development
foreign direct
investment
investment climate
JEL Code: O10, E22

ABSTRACT

In this study, we will try to highlight the importance of the investment climate in order to increase the performance of economic institutions and attract foreign direct investment by focusing on the regions of the south. This is what Algeria aims to achieve real economic development, especially in the WTO accession negotiations and the partnership agreement with the European Union Institutions need to be competitive in these new economic variables.

The study focuses on foreign investments, especially with regard to the appropriateness of investment climate. After discussing the Algerian economy and standing on its performance in recent years and studying and analyzing the legislative aspect of investment in Algeria as the most important element in the investment climate. And try to provide some solutions and recommendations to improve the investment climate more for Algerian and foreign investors to improve and raise the performance and profitability of the national economy.

قراءة في تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منصوري هوارى¹

¹ مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، sayah.2013@yahoo.fr

معلومات المقال

الكلمات المفتاحية

التنمية الاقتصادية
الاستثمار الأجنبي المباشر
مناخ الاستثمار
JEL Code: O10, E22

المخلص

سنحاول من خلال هذا الدراسة إبراز أهمية مناخ الاستثمار من أجل الرفع من أداء المؤسسات الاقتصادية وكذلك جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتركيز على مناطق الجنوب وهذا ما تهدف إليه الجزائر لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية، وخاصة وأننا في مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هذا ما يلزم المؤسسات أن تكون قادرة على المنافسة في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية الجديدة. تركز الدراسة على الاستثمارات الأجنبية خاصة مع الوقوف على ملائمة المناخ للاستثمار. بعد مع التطرق للاقتصاد الجزائري والوقوف على أدائه خلال السنوات الأخيرة ودراسة وتحليل الجانب التشريعي للاستثمار في الجزائر باعتبار أنه أهم عنصر في المناخ الاستثماري. ومحاولة تقديم بعض الحلول والتوصيات من أجل تحسين أكثر في المناخ الاستثماري من أجل المستثمرين الجزائريين والأجانب لتحسين ورفع الأداء والمردودية للاقتصاد الوطني.

مقدمة:

تعاني الدول النامية من مشكلات عديدة كالبطالة، انخفاض متوسط الدخل الفردي، الفقر، ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير. ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول والذي ينعكس في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجأت إلى الاستدانة وهو ما قادها إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها. وانطلاقا من هذا تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية إلا أن مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل مع دراسة لحالة الجزائر.

1- التنمية الاقتصادية: مفهوما، نظرياتها، تمويلها:

تسعى وتطمح كل الدول إلى التقدم والتطور نحو الأفضل رغم اختلاف وتباين ذلك السعي والظروف المحيطة به، وإن كانت هناك دول قليلة قد بلغت مستويات تطويرية متقدمة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا، فإن هناك دولا كثيرة لم تكمل حتى ضرورات الحياة الكريمة للإنسان وبالتالي عليها بذل جهود مضاعفة لذلك، وهو ما يعني حاجتها الملحة لتحقيق التنمية.

1-1- الحاجة إلى التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية كوسيلة للخروج من التخلف وكهدف تسعى الدول النامية لتحقيقه تتداخل مع عدة مفاهيم: كالنمو، التطور والتطوير، التغيير والتغيير والتحديث والإصلاح، لذا نرى ضرورة التمييز فيما بينها وأساس التمييز بين هذه المفاهيم هو:

-مدى الإرادية أو التلقائية في حدوث الفعل.

-مدى العقلانية أو العشوائية في حدوثه.

-مدى إيجابية أو سلبية النتائج المترتبة.

عليه فإن مفاهيم التغيير، النمو، التطور هي مفاهيم تلقائية ولكنها مختلفة في نتائجها، فالنمو قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبي إذا تم على أسس خاطئة ولا بد أن يكون بالزيادة الكمية في موضوع الحالة التي يقع عليها الفعل، أما التطور فتتأجه إيجابية بالضرورة، في حين أن التغيير هو تعبير عن حالة تحول تلقائية بكافة أشكالها ونتائجها.

وإذا انتقلنا إلى التميز بين المفردات الأخرى نجد أن التغيير يعبر عن أية عملية تحول إرادية ومهما كانت عشوائية أو عقلانية ومهما كانت نتائجها إيجابية أو سلبية.

أما المفاهيم الأخرى فتعبر عن عملية تحول إرادية واعية ذات نتائج إيجابية دائما، إلا أن الإصلاح يعبر عن ظاهرة جزئية تهدف إلى إعادة الموضوع إلى سيرته الأولى، أما التحديث فيكون بالنسبة للظواهر التي تكون موجودة أصلا إلا أن تقادمها أصبح يستوجب إعادة النظر فيها لجعلها أكثر معاصرة.

أما التنمية والتطوير فقد درج العمل على ترادفهما إذ يعبران عن عملية كلية وشاملة تهدف إلى تحقيق إنشاءات وعمليات جديدة (عساف، 1988، الصفحات 13-15).

ولقد وردت تعاريف عديدة للتنمية ونذكر منها:

-التنمية هي ظاهرة أصيلة وإن بدأ الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية كما أنها ظاهرة كلية تتم بصورة واعية وسريعة لتضمن الدول النامية لنفسها مكانة رائدة (عساف، 1988، صفحة 23).

-التنمية هي عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة، بعد أن كانت تعني النمو الاقتصادي (سلامة، 2013، صفحة 109).

التنمية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الواعية لتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة لفائدة غالبية أفراد المجتمع بحيث تلعب الدولة طرف أساسي في هذه العملية (الدوري، 1987، صفحة 55).

وما تجدر الإشارة إليه أن التنمية ليست تركيبة من الإجراءات والسياسات الموحدة والمعروفة والتي تقضي على التخلف في البلدان النامية، بل على كل بلد اتخاذ النموذج التنموي الذي يتناسب مع ظروفه وإمكانياته وتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة القصيرة والبعيدة المدى والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. من هنا تبرز أهمية التخطيط للتنمية باعتباره أسلوب علني للتحكم في الحركة العامة المستقبلية.

1-2- الأسس النظرية في الفكر التنموي:

سنعرض فيها إلى أهم الاتجاهات التي سارعت فيها نظريات التنمية (الليثي، 2003، صفحة 76):

1-2-1- الاتجاهات الحديثة في نظرية التنمية:

لقد أخذت المساهمات الحديثة في نظرية التنمية اتجاهين، حيث ركّز الاتجاه الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات تنمية سريعة ومتجددة ذاتيا، أما الاتجاه الثاني فقد ركّز على العوامل المؤدية إلى تنمية اقتصادية متجددة.

أ- أسباب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية سريعة:

لقد قدمت عدّة تفسيرات لذلك مثل الشرك السكاني (تزايد السكان في الدول النامية يتمخض عنه انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل)، تخصص الدول النامية في مجالات إنتاجية ذات آثار ثانوية على بقية القطاعات كاستخراج المعادن، أو الاعتماد على تصدير المواد الزراعية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية غير المواتية والمتمثلة

في تدهور شروط التجارة لغير صالح هذه الدول، هذا فضلا عن عدم قدرتها على الادخار وضعف الحافز على الاستثمار وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج.

ب-العوامل المؤدية إلى تنمية اقتصادية متجددة:

وتشمل عدة عوامل مثل العوامل الاقتصادية والتي تتطوي على مدى اعتناق مبدأ الحرية الاقتصادية من طرف الدولة، مدى وفرة الهياكل الاجتماعية، مستوى التعليم (الاستثمار في الموارد البشرية)، مشكلة الانفجار السكاني.

وقد نالت نظرية المراحل لروستو صيتا واسعا ضمن الإضافات الحديثة لنظرية التنمية، إذ توجد وفقا له خمس مراحل للنمو هي: المجتمع التقليدي، مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاندفاع نحو النضوج، عصر الاستهلاك الوفير، أي أنه يرى أن بنية الاقتصاد تكون متخلقة ثم تستحدث تغيرات هامة عليها في مرحلة التمهيد للانطلاق أين لازالت أساليب الإنتاج تقليدية ثم تأتي مرحلة الانطلاق والتي تدوم لمدة عقدين أو ثلاث ليصل المجتمع إلى مرحلة النضوج والتي تقوم حسبه أربعين عاما بحيث تتوفر لدى الاقتصاد القومي القدرة التكنولوجية والتنظيمية لإنتاج أي شيء برغبة ثم تأتي مرحلة الاستهلاك الوفير بحيث تصبح السيارات... هي أهداف الاستهلاك.

لقد رأى معظم الاقتصاديين أن تحليل روستو يفتقر إلى التحليل العلمي الدقيق كما أنه خرج بضرورة قيام الدولة بمجهودات إنمائية صناعية كبيرة فقط بعد تحضير وتجديد الزراعة وزيادة رأس المال الاجتماعي بمعدات كبيرة، غير أن تجارب التنمية في الدول النامية منذ بداية الخمسينات تشير إلى أهمية بل وضرورة توسع قطاعي الزراعة والصناعة في نفس الوقت.

ولقد جاءت نظرية الدفعة القوية (النمو المتوازن) في مواجهة الأسلوب الانتقائي (النمو غير المتوازن) ومن أبرز روادها روزنشتين-رودان الذي أكد على الأسلوب الشامل أي أسلوب الدفعة القوية بين مختلف الأنشطة الاستثمارية.

إلا أن منتقدو الدفعة القوية يرون أن القيام بها يتطلب قدرات كبيرة غير متوفرة في الدول النامية، وبذلك يكون من الأنسب اتباع أسلوب الانتقائية مع توفر حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات وإعطاء دور أكبر لحكومات الدول النامية والتي يتعين عليها القيام بإنشاء الهياكل الأساسية للإنتاج وفرض بعض الإجراءات التنظيمية من ناحية أخرى.

وبالتالي نرى أن جميع النظريات قد أكدت على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية التنمية باعتباره المحدد الرئيسي لمعدل وحجم النمو الاقتصادي.

1-3-تمويل التنمية الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال بسبب القوى الدائرية المفرغة والتي تشمل الطلب على رأس المال (الاستثمار) والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار وسعة السوق وعرض رأس المال والذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخل منخفضه نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك.

لذا فإن التنمية الاقتصادية تستدعي أولاً كسر هذه الدائرة، بمعنى إيجاد كافة السبل لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية والتي توجه إلى:

- تحسين وزيادة رأس المال الاجتماعي.
- تحسين نوعية عنصر العمل بالتعليم والتدريب والخبرة.
- إعادة تخصيص الموارد وذلك بالتحول من استخدامات تنسم بانخفاض الإنتاجية إلى استخدامات تنسم بارتفاعها بما في ذلك استخدام موارد جديدة لم تكن مستغلة من قبل.
- اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات.
- تحسين طرق الإنتاج باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

وعموماً فإن الدول النامية تحصل على حاجتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما: الموارد المحلية والموارد الأجنبية.

1-3-1-الموارد المحلية:

تتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص والادخار الحكومي.

أ. مدخرات القطاع العائلي:

والتي تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار في الدول النامية ولكنها تتأثر بمجموعة من العوامل منها ما هو اقتصادي مثل حجم الدخل والذي يتميز بانخفاضه في هذه الدول ، فضلاً عن ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك مما لا يسمح بتكوين فائض للادخار رغم حدوث زيادة في الدخل الحقيقية للأفراد في معظم الدول النامية في السنوات الأخيرة (6)، فضلاً عن أن أسعار الفائدة، التضخم، مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية والرغبة في حيازة أموال لمقابلة حاجات المستقبل أو لبلوغ مستويات معيشية معينة لها أثر كبير على عملية الادخار. كما أن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة وعلى ذلك ففي ظل كبر عدد أفراد الأسرة وتدني مستويات الدخل في الدول النامية يقل الادخار إن لم ينعدم.

لذا يرى معظم الاقتصاديين أنه بإمكان الدول النامية النهوض بمدخراتها لو اتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وأقامت أوعية ادخارية لصغار المدخرين.

ب. مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

هي ما تقوم به المنشآت والشركات الخاصة بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصادياً ويتوقف حجمه على الأرباح المحققة. ولكن في الدول النامية نجد أن الأرباح المعاد استثمارها غير كافية غالباً مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى خاصة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية نظراً لضعف السوق المالية أو عدم وجودها.

ج. مدخرات قطاع الأعمال العام:

لعب هذا القطاع دورا هاما في معظم الدول النامية لتبنيها النظام الاشتراكي ولعدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة لهذه الدول خاصة مشروعات البنية التحتية. إلا أن فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوطة به أدى إلى تراجعها خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

د. الادخار الحكومي:

تعمل الحكومات على تنمية مواردها وضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى خدمة أهداف التنمية، ولكن في حالة وجود عجز فيتم تمويله من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة للتوسع في الإنتاج. إلا أن هذا الإجراء الأخير يؤدي في هذه الدول إلى ارتفاع الأسعار، عدم مقدرة أصحاب الدخل المحدودة على الادخار فضلا عن أحجام رؤوس الأموال الأجنبية وهروب الوطنية منها للخارج مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات.

1-3-2- التمويل الأجنبي:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية:

- المنح والمعونات الأجنبية.
- القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية.
- الاستثمار الأجنبي من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.

أ. المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:

تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وقد ساعدت في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها، إلا أنها لم تحسن من الأداء الاقتصادي لهذه الدول نظرا لصغر حجم المعونات فضلا عن انتشار شكل المعونة المقيدة أين تلتزم الدول المتلقية لها بتوجيهها لمشروع معين وشراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة لما له من أهمية في توازن ميزان المدفوعات للدولة المانحة والذي غالبا ما يؤدي إلى وقوع الدول المتلقية في الاحتكار (غلاء الأسعار).

قد شكلت المعونات المقيدة 66% من المعونات الثنائية نهاية القرن الماضي وكانت الدول المتلقية لها تخسر من 15 إلى 20% من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود، بالإضافة إلى تسييس المعونات (ناصر، 2002، صفحة 163).

عليه لا تلعب المعونات والمساعدات دورا هاما في إحداث التنمية، وفي الوقت الحاضر قل الاهتمام بها والاعتماد عليها في معظم الدول النامية عدا الدول شديدة الفقر.

ب. القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية:

لقد لعبت دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية لانتشار موجة العداء للاستثمارات الأجنبية وذلك بسبب خروج هذه الدول حديثا من الاستعمار، إلا أنها قادتها للوقوع في أزمة المديونية وبالتالي اتباع برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي ينص عليها البنك وصندوق النقد الدوليين.

ج. الاستثمار الأجنبي:

نظرا لقصور الموارد الأجنبية السابقة الذكر على تحقيق تنمية بداخل الدول النامية فإنه لم يبق أمامها سوى هذا المورد الذي أضحي يحتل مكانة هامة في اقتصادياتها خاصة في ظل العولمة. وعموما ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

-**الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** أي الاستثمار المحفطي والذي يتم من خلال الاستثمار في أسهم وسندات الشركات خارج الحدود الوطنية، فالمستثمر هنا لا يتحكم في الإدارة، وبالتالي تتراعى لنا محدودية هذا النوع في المساهمة في تنمية الدول النامية نظرا لافتقارها لسوق مالي متطور، ولقد بلغ صافي تدفقات الاستثمار في الحوافظ في الدول النامية 235 مليار دولار في أسواق الأسهم والسندات في الاقتصادات الناشئة مع صعودها بقوة العام الماضي وهو ما سمح للدول النامية بإضافة أكثر من 130 مليار دولار إلى احتياطياتها من العملة الصعبة وأظهرت البيانات أن الرقم 235 مليار دولار "لتدفقات المحافظ الاستثمارية" هو الأفضل في ثلاث سنوات، ومرتفع بحوالي الثلث عن المستوى المسجل في 2016 والبالغ 152 مليار دولار، وأشارت البيانات إلى أن أدوات الدين في الأسواق الناشئة اجتذبت تدفقات رؤوس أموال أجنبية تزيد قيمتها على 170 مليار دولار في 2017، مقابل 99 مليار دولار في 2016.

الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو الذي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي وبعبارة أخرى فهو موجودات الشركة الأم في الدول المضيفة ولقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 1.8 تريليون دولار سنة 2017⁽⁸⁾. فيما بلغت حجم التدفقات الخارجة من البلدان النامية نسبة 1% لتصل إلى 383 بليون دولار، على رغم طفرة الاستثمارات الصادرة من الصين التي باتت ثاني أكبر مستثمر أجنبي في العالم، ورجح تقرير "وكالة ترويج الاستثمار التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الأونكتاد) تحسين متواضع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017، بعد تراجعها عام 2016 بنسبة 2% لتصل إلى 1.8 تريليون دولار مع العلم أنها وصلت في 2007 إلى 1.9 تريليون دولار، وهذا ما يدل على الاعتماد المتزايد على هذا النوع من الاستثمار لأن المستثمرين الأجانب يلتزمون عادة بالاستثمار على المدى الطويل، ومع أنه يكون عادة أقل نقلا من الديون والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فإنه لا يمكن اعتبار استقراره أمرا مسلما به نظرا لأن الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء يعتمد على وجود مناخ استثمار إيجابي.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية:

لقد أدت الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الماضي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، ويبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاج اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار.

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" عن ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في قطر الأم والشركة أو الوحدة الإنتاجية في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%. كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، على أن تتعدى نسبة مشاركة هذا المستثمر الأجنبي 25%.

وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تضمن في أغلب الأحيان تبعية الفرع أو الشريك في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة، وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد والتسويق، والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم.

1-1- أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحدداتها:

1-1-1- أنواعها: تشير التحاليل الاقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها:

أ. النوع حسب شكل التبعية للشركة الأم: يمكن تقسيمه إلى ثلاث أشكال رئيسية:

- النوع الأول: يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

- النوع الثاني: هذا النوع يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

- النوع الثالث: هذا النوع من الاستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

ب. النوع حسب طبيعة الملكية: ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية: هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع في الدول المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل.

- الاستثمارات الأجنبية المشتركة: والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال بل تمتد أيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية... ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.

ج. النوع حسب الدوافع والمحفزات: وينقسم إلى (خضر، 2004، صفحة 6):

- البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع إلى استغلال السيرة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة.

- البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية المجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

-**البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

-**البحث عن أصول استراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

1-2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بدلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات انتمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي (زيان، 2004، الصفحات 119-120)، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية (وآخرون، 2004، صفحة 29)، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف.

وعموما هناك ثلاث عوامل رئيسية يعتمدها المستثمرون الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة وهي:

سياسات الدول المضيفة: وتتضمن:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- معايير معاملة الشركات الأجنبية والاتفاقيات الدولية.

- سياسات العمل وهيكल السوق.

- السياسات الضريبية والسياسات التجارية (التعريف الجمركية، درجة الحماية الوطنية).

- الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع الاستثمارات.

المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة:

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.

- قدرة الوصول إلى الأسواق.

- توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة والكفوة.

- كفاءة البنية التحتية.

1-2- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة.

ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة

وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل (موران، 1994، صفحة 9)، وضمن هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية.

إلا أن هذه الاستنتاجات في واقع الأمر تنطبق على الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة مما جعل عملية تقييم تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية عملية معقدة، حيث يجب على الدول النامية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، فوجود حصة كبيرة منه في إجمالي تدفقات رأس المال علاقة على ضعف وليس قوة البلد المضيف (رزين، 2001، صفحة 8)، فالتحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية كما أنها تتحكم بمقدار الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو ما يلائم مشروعات للاستثمار مما يوفر لها فرصة اختيار الاستثمارات الأكبر ربحا والأسرع وقتا.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الهضاب والجنوب الجزائري:

2-1- مسيرة التنمية في الجزائر:

لقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة معتمدة على الصناعات المصنعة، وقد اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، ولإتمام هذه السياسة قامت الجزائر باستثمارات ضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيمياويات لما لها تأثير على باقي القطاعات لكن المشكل الكبير الذي واجهته في سبيل تحقيق هذا البرنامج التنموي الضخم هو عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية بما يكفي لتغطية احتياجات هذه المشاريع، حيث كان المصدر الرئيسي المتوفر لتراكم رأس المال لديها هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95% من الإيرادات المحصلة من الصادرات الإجمالية مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية كما أثر على عملية التنمية وعلى اختيار شكل التمويل.

وهذا ما اضطرها إلى اللجوء إلى الاستدانة لتغطية تكاليف الاستثمارات والقيام بعمليات تأميم واسعة كانت تهدف في الأساس إلى تعبئة رؤوس الأموال المحلية.

ومع انخفاض أسعار البترول ابتداءً من سنة 1986 وعجز معظم المؤسسات الاقتصادية المنجزة عن تحقيق فائض اقتصادي وارتفاع حدة أزمة المديونية بالإضافة إلى زيادة متطلبات تمويل السوق الوطنية لتلبية الحاجات الاستهلاكية لجأت الجزائر إلى القروض قصيرة الأجل، وبدأت ديونها بالتراكم السريع.

وخلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 تذبذبت مداخيل التصدير داخل نسبة تتراوح بين 8.5 - 10.5 مليار دولار بعد أن تجاوزت 15 مليار دولار في 1981 وازداد اللجوء إلى القروض الخارجية حتى قاربت 7 مليار دولار في نهاية الثمانينات وقد تزامنت المرحلة الجديدة لتراكم الديون مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون (والاجتماعي، 2001، الصفحات 41-42).

ورغم هذا واصلت الجزائر تسديد مستحققاتها رافضة خيار إعادة الجدولة باعتباره يمس السيادة الوطنية، وبعد الانهيار الكبير الذي عرفه سوق المحروقات عام 1993 وارتفاع نسبة خدمة الدين ووصول الاحتياطات إلى قرابة الصفر قبلت الجزائر سياسة إعادة الجدولة مما دفعها إلى تبني سياسة تنموية جديدة بالانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح

المجال أمام الاستثمارات الخاصة للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي وإعطاء أهمية للاستثمارات الأجنبية وذلك بصدر عدة قوانين:

2-1-1- قانون 93:

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا، فهو حرّ في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI، كما نصّ هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجانب، فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة كما منح القانون جملة من التحفيزات والتسهيلات للمستثمرين.

لقد تناولت التشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمهيئة للمناخ الاستثماري خلال فترة التسعينات من الناحية القانونية لكن نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال تلك الفترة استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى خلال الفترة الممتدة 1993-2000، 397 مشروع فقط، بمبلغ 1.6 مليون دولار (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها).

2-1-2- قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته 2001:

إن الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة بالإضافة إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص وتقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب. كما تمّ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، وهو مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة والمستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.

أ- الإعفاءات والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع وتطوير الاستثمار في الجزائر:

من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الاستثمار المحلي قدمت الجزائر بعضا من الحوافز والامتيازات وذلك بهدف الوصول إلى تنمية متوازنة وتحفيز الاستثمار في قطاعات معينة بتقديم تسهيلات وضمانات متعددة.

ب- الإعفاءات الجبائية:

يمكن أن تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة لسلع والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات المختلفة وعمليات الخصخصة بالمزايا التالية بعنوان إنجازها.

-تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل في إنجاز المشروع مباشرة.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

-الإعفاء من دفع رسم الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني فتمنح المزايا التالية بعنوان إنجاز الاستثمار:

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.

-الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-تطبيق نسبة منخفضة من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع وتمنح المزايا التالية بعد معاينة انطلاق الأشغال:

-الإعفاء لمدة 10 سنوات للنشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

-الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

-منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن الاستثمار مثل تأجيل آجال الاستهلاك.

ج-الضمانات الممنوحة للمستثمرين:

-يعامل المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.

-لا تطبق المراجحات والإلغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

-لا يمكن أن تتعرض الاستثمارات المنجزة إلى عملية التأميم، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.

-يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل لاتفاق بناء على تحكيم خاص.

2-2-تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر: وذلك بدراسة عدة مؤشرات:

2-2-1-حجم السوق:

تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 42.2 مليون نسمة في جانفي 2018 مقابل 41.3 مليون نسمة في جانفي 2017 و 40.4 مليون نسمة في جانفي 2016 حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2017 ما يقارب 45 مليار دولار لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي بدأت بالانخفاض حيث وصلت إلى 2.17% سنة 2018 بعدما كانت 2.22% سنة 2017 وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب.

2-2-2-البنية التحتية:

أ. بنية النقل:

بالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة لا تزال ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم وينتظر أن تصل إلى 6300 كلم في آفاق 2021، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 41 مطار، 16 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوي الجزائر على 52 ميناء، 35 منها للصيد والتجارة والمحروقات وثلاثة مختصة في المحروقات.

ب. بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:

بلغ الهاتف الثابت 4.051 مليون خط، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 03 متعاملين وأكثر من 49.8 مليون مشترك لعام 2017.

ج. التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:

أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 5.2 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي سنة 2017 ويبقى ما نسبته 40% من الجزائريين لم يصلهم الغاز الطبيعي.

2-2-3-مؤشرات أخرى:

لقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي لسنة 2016 قدرت ب 4% حسب القطاعات: المحروقات 3.6%، وخارج قطاع المحروقات كل القطاعات شهدت ارتفاعا كما يلي الفلاحة 4.2%، الصناعة 4.1% البناء والأشغال العمومية 4.7%، الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 11.7% سنة 2017 ويتوقع أن ترتفع إلى 13.2% سنة 2018 ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت نسبة 20.4% من الناتج المحلي للبلاد وجاءت في الترتيب العاشر على مستوى العالم من حيث الدول الأقل مديونية وهذا رغم انخفاض أسعار النفط. رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية وتطوير المناخ الاستثماري نجد أنها تحتل المركز 86 عالميا في ترتيب القدرات التنافسية العالمية 2017-2018 الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي حسب مؤشر التنافسية الشامل

ويعتبر التقرير تقييم سنوي للعوامل المساعدة على الانتاجية والرخاء والنمو الاقتصادي في 137 بلداً، وتقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد ان كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وتبقى بعيدة عن مرتبتها التي احتلتها في 2014 (المرتبة 79) وكانت احتلت المرتبة 100 سنة 2013 والمرتبة 113 سنة 2012، ويعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للاقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية وهي العوامل المؤسسية، النجاعة، والابداع.

يرجع هذا المستوى المتدني في القدرة التنافسية إلى التصنيف السيئ الذي حصلت عليه الجزائر في مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة بالإضافة ضعف دوائر القطاع الخاص، كما أنها لا تولي العناية الكافية بالبحث والتطوير بالإضافة إلى عدم استقرار البنية الاقتصادية العامة وعجز المالية العامة بالإضافة إلى ضعف الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات.

يرى كبار الاقتصاديين في المنتدى أن زيادة القدرات التنافسية يتطلب مواصلة تحسين فعاليات قطاع البنوك وتعزيز بناء المنشآت الأساسية وتطوير شبكات النقل والاتصالات، وتحسين مجالات الخدمات الاجتماعية والإبداع وحماية الملكية الفكرية.

وحيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 1.2 مليار دولار سنة 2017 إلا أنها تبقى متنوعة وذلك بفضل استثمارات المجمعات الآسيوية حسب ما اشارت إليه ندوة الامم المتحدة للتجارة والاستثمار وحيث ان هذه الاستثمارات تنوعت بفضل الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية هواوي والجنوب كورية سامسونغ التي فتحت مصنعها الاول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد.

وقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تراجع بـ 26% مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت 1.63 مليار دولار وهي مرشحة للارتفاع بمناسبة المراجعة المقبلة للقانون حول المحروقات. كذلك أكدت المعطيات ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت إلى (-4) مليون دولار مقابل 46 مليون دولار سنة 2016.

قد احتلت المرتبة 15 افريقيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وعربيا احتلت المرتبة العاشرة لتسبقها في المرتبة التاسعة تونس أما المغرب ومصر فجاءت في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي وهذا بعد جنوب افريقيا التي تصدرت هذا المؤشر، ورغم هذا فالجزائر جاءت في المرتبة الثانية في نسبة التقدم في هذا المؤشر بنسبة 30.5% وهذا بعد تونس التي جاءت في المرتبة الأولى افريقيا بنسبة تقدم تقدر بـ 38.5%.

قائمة المصادر والمراجع:

- (FIM), F. d. (2016). *Enjeux et panorama de solutions*. Guide Pratique de l'Usine du futur, CETIM : Ouvrons les portes du futur.
- Bidet-Mayer, T. (2016). *L'industrie du futur : une compétition mondiale*. Paris Presses des Mines, Paris.
- François Michelin, I. L. (1998). *Et pourquoi pas?* Paris: édition Grasset.
- Olivier Welser, C. V. (2010). *La gestion durable des zones d'activités-guidev pratique*. wallonne.
- جامعة النجاح الوطنية: فلسطين بور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي. (2003). ي. م. الساعد
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2001). *المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق التنمية الأوروبية* (المجلد الدورة العامة 15).
- أنور عطية العدل. (1987). *التنمية الصناعية في الدول النامية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والنويع.
- براكش لونجاني، عساف رزين. (2001). ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية. *مجلة التمويل والتنمية*.
- ثيودور موران. (1994). *الشركات المتعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار الخارجي المباشر*. (ترجمة جورج خوري، المحرر) عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- حسان خضر. (2004). *الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعاريف وقضايا*. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر) *مجلة جسر التنمية*, 3(6).
- حسن عبد الله وآخرون. (2004). *تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية*. القاهرة: مركز الدراسات والسياسات الاستراتيجية.
- رمزي علي إبراهيم سلامة. (2013). *اقتصاديات التنمية* (المجلد الطبعة الأولى). منشأة المعارف.
- عباسي علي التميمي. (1985). *النمو الصناعي في الوطن العربي*. (جامعة الموصل، المحرر) العراق: مطبعة دار الكتاب.
- عبد المعطي محمد عساف. (1988). *إدارة التنمية: دراسة تحليلية مقارنة*. الكويت: مطابع القبس التجارية.
- قريشي نصيرة. (2008). أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*, 4(5).
- محمد أحمد الدوري. (1987). *التخلف الاقتصادي* (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد بومخلف. (2000). *التوطن الصناعي في الفكر والممارسة*. الجزائر: دار الأمة.
- محمد زيان. (2004). *الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر*. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*, 1(1).
- محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف. (2002). *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.
- محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي. (2003). *التنمية الاقتصادية: مفهوما، نظرياتها، سياساتها*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- محمد مصطفى محمود القدرة. (2007). *أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص عمل*. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.
- منصور م. ب. (2010). *البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية. ملتقى حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعرييج*. المركز الجامعي برج بوعرييج.

مهدي احمد رشيد. (2015). *الجغرافيا الاقتصادية* (المجلد الطبعة الاولى). عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
وائل وجيه رضا. (2006). *محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعية*. عمان: دار
الصفاء للنشر والتوزيع.